12 May 2016
Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار
مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لموناكو لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لإمارة موناكو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وبالإشارة إلى أحكام القرار ٢٢٧٠
(٢٠١٦)، يشرفها أن تحيل إليه تقريرها عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا
الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لموناكو لدى الأمم المتحدة
تقرير موناكو عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

صدر المرسوم الأميري رقم ١٦٧٥ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ المتعلق بإجراءات تجميد الأصول في إطار تنفيذ جزاءات اقتصادية عملاً بالاتفاقية المبرمة في شكل تبادل رسائل المشار إليها باسم ”الاتفاقية النقدية بين حكومة الجمهورية الفرنسية، باسم الجماعة الأوروبية، وحكومة صاحب السمو أمير موناكو“، التي أصبحت سارية المفعول بموجب المرسوم الأميري رقم ١٨٥.١٥ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

واستناداً إلى هذه القوانين، صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٠٩-٣٣٤ المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في موناكو.

وبموجب القرار الوزاري رقم ٢٠١٦-١٨٨ المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، قامت موناكو بتحديث قائمة الأفراد والكيانات المشار إليهم في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٦.

وتجدر الإشارة، فيما يتعلق بتنفيذ التدابير المتصلة بحظر السفر، إلى التدابير التالية:

- إجراء المراقبة الفعلية للأشخاص على الحدود ومنح التأشيرات وتصاريح الإقامة، الذي ينطوي على مشاركة الأجهزة الأمنية الفرنسية بموجب اتفاقية حسن الجوار المبرمة بين فرنسا وموناكو؛
- تعاون أجهزة الشرطة في موناكو مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الشرطة الأوروبي.

وفيما يتعلق بالحظر على البضائع والأسلحة، يفرض الاتحاد الجمركي مع فرنسا نفس الضوابط المعمول بها في فرنسا لمراقبة الحدود وتتولى الجمارك الفرنسية عملية المراقبة.

وفيما يتعلق بالمسائل المالية:

- تنسّق إدارة الميزانية والخزانة جهودها مع نظرائها الفرنسيين ومع الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاقية النقدية؛
- تختص دائرة المعلومات والرقابة على الشبكات المالية، وهي خلية استخبارات مالية، في مكافحة غسل الأموال.